



2011/3/19

## التبعية المالية.. دائرة مقفلة

عبد الحليم فضل الله

لا تخفى العلاقة الجدلية بين التبعية والهشاشة الاقتصادية. فالارتباط بالخارج يزيد الانكشاف على المخاطر، أما مظاهر الاضطراب والأزمة فتدفع إلى الارتقاء أكثر فأكثر في أحضان المانحين والواهبين ومقدمي النصح الخارجيين. هذا على الأقل ما بينته تجربة السنوات الأخيرة، حين تزامن ضعف النشاط الاقتصادي وفشل توقعات النهوض في لبنان مع تخذ منهجي عن السيادة الاقتصادية، فبات صعباً أن نتخذ قراراتنا الأهم دون التحسب لردود الفعل الدولية، وللجوائز أو الجزاءات المترتبة عليها.

مع ذلك أريد لنا أن نحمل خبرة مغايرة، وموروثة عن حاملي رسالة الانفتاح غير المشروط في القرن الماضي، أولئك الذين افترضوا أن الانكشاف على الخارج لا يتعارض مع مقتضيات المتانة الاقتصادية والمالية، بل هو برأيهم شرط لاستتبابها. فلا بأس إذاً من التركيز على الأنشطة المعتمدة على الخارج إذا ساعد ذلك على تأمين ما يكفي من أموال لسد الثغرة الدائمة بين الإنتاج والاستهلاك، و لا مانع أيضاً من التعايش مع عجز بنوي ودائم في الميزان التجاري إذا كان ثمناً للبيرالية الاقتصادية أريد لها أن تكون لامعة و متميزة في محيطها.

لكن وقائع السنوات الماضية قدمت براهين معاكسة. فلم تعد التبعية مجرد خيار واع اتخذته نخبة فكرية وسياسية نافذة، بشأن دولة حديثة الاستقلال، بل صارت قدراً داهماً، ومعياراً لا يمكن التغاضي عنه، لا حين وضع السياسات ولا عند تقويم آثارها. ولهذا الأمر تأثير على الطريقة التي ننظر من خلالها إلى المفاهيم ونحكم فيها على النتائج. فهناك فارق مثلاً بين امتداح السيولة الكبيرة التي يتمتع بها القطاع المالي في لبنان بوصفها ضماناً لا غنى عنها تجاه المخاطر، وبين النظر إليها على أنها رصيد ينبغي دمجه في دورة الإنتاج حتى لا تتحول إلى عبء عليه. والأمر نفسه ينطبق على الموجودات المصرفية التي تتيح الحصول على مال كاف لتمويل العجز المالي، لكنها ستصير ديناً مبطناً ما لم يؤد نموها إلى نمو مواز في الأصول الرأسمالية العاملة.

لا تقف المشكلة عند حدود الاقتصاد، فالاعتقاد الخاطئ بأن نوعاً ما من التبعية مفيد للاستقرار، من شأنه التشجيع على تجنب الإصلاح السياسي، حيث الخشية الشائعة في لبنان في أن تؤثر الإصلاحات سلباً على

التوازنات الداخلية، أو يكون ثمن تطبيقها رغماً عن إرادة المانحين، تخفيف الرعاية الدولية الموكل إليها مهمة حفظ الاستقرار، كما يزعم.

هي دائرة مغلقة إذًا، لا مناص من كسرها إذا أريد للبلد أن يمضي إلى الأمام ضمن خيارات اقتصادية وسياسية يحددها بنفسه، وهذا ما يؤكد على أمرين هما المدخل الحد من التبعية والهشاشة في آن معا: تخفيف الطابع المالي للاقتصاد، وإيجاد بدائل أكثر ملاءمة للتمويل.

ليس مطلوباً بطبيعة الحال التهوين من دور القطاع المالي. لكن التفاوت في النمو بينه وبين الاقتصاد الحقيقي بات مفارقاً، وهو ما لا يتناسب مع القواعد التقليدية للاقتصاد اللبناني، ولم يعرف له مثل حتى قبل الحرب الأهلية، حين كان لبنان مركزاً مالياً وحيداً في المنطقة العربية، دون أن تتجاوز موجودات مصارفه 150% من إجمالي الناتج (عام 1974). ثم إن بضعة تشريعات جريئة كتلك التي أقرت في خمسينات وستينات القرن الماضي (السرية المصرفية، حرية انتقال الأموال، الحساب المشترك..) لم تعد كافية لتوطيد أركان القطاع المالي، و نمو المؤسسات المالية والمصرفية ليس قادراً بمفرده على إقامة اقتصاد نام ومتطور. ففي ظل عولمة التنظيمات المالية تعجز التشريعات الوطنية عن التحكم التام بمجريات الأمور، وتضعف كذلك قدرة الدول على مقاومة الضغوط الخارجية. فسويسرا مثلاً وهي رائدة السرية المصرفية، تفكر الآن بتليين قواعد عمل السرية المصرفية أمام دوائر الضرائب في الاتحاد الأوروبي، في مقابل حصول مصارفها على خدمات مالية، وهي تميل في الحد الأدنى إلى الموافقة على تحسين التعاون بشأن المخالفات الضريبية للشركات الدولية. كما أن عولمة الأسواق المالية جعلت المراكز المالية الإقليمية أقل أهمية، بعد أن انتقلت الحاجة إلى احد أدوارها الرئيسية وهو الربط بين السوقين المحلي والدولي.

المهمة الثانية في سياق تفكيك ثنائية التبعية/الهشاشة، هي اعتماد طرائق أخرى للتمويل. والمشكلة ليس في الكلفة المباشرة لأشكال التمويل الراهنة، بل في تكاليفها الخفية وتبعاتها غير المنظورة. فالمعونات والقروض الرسمية التي كرست لها خمسة مؤتمرات دولية مخصصة لمساعدة لبنان، كانت قليلة الفعالية ومثيرة للجدل ومتقلبة بالشروط، ولأنها كذلك انتهى بها المطاف إلى أن تكون سبباً لتأخير إصلاحات كان ممكناً القيام بها

منذ زمن. خيار التمويل الأفضل تمثله الاستثمارات المباشرة، وهذه تستوجب زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، وتوجيهها نحو الأنشطة الاقتصادية التي تتسم بقدر اقل من الحساسية تجاه التوترات السياسية والضغوطات الخارجية، مع التركيز على القطاعات ذات المدخلات العلمية والمعرفية الكثيفة، التي تساعد الجاذبية الاستثمارية للبلد وزيادة قدرته على المنافسة. و تظهر دراسة للبنك الدولي وجود ترابط قوي بين دليل اقتصاد المعرفة (الذي يضم ثمانين متغيراً كمياً ونوعياً) وبين كل من حصة الفرد من الناتج، وموقع الدولة على دليل التنافسية العالمي. فيما بينت بيانات أخرى أن المدخلات المعرفية غير التقليدية كانت مسؤولة عما يتراوح بين 20% و71% من معدلات النمو في السنوات 1960-1992 في بلدان آسيوية وأوروبية رائدة.

لا بد من كسر دورة التبعية الهشاشة، ليكون ممكناً استبدال حكومة بأخرى دون أن ننكمش على أنفسنا خوفاً من عصا دولية غليظة، وحتى يتاح لنا أن نخوض "مغامراتنا" كما نشاء بدلاً من أن ننقاد إلى أسطورة استقرار تبين أن بضعة كلمات من مسؤول أميركي كفيلة بكشفها وإبطال مفعولها.